أهمية الجودة في تعزيز التنافسية في المؤسسة الصناعية الجزائرية

قطاف ليلى

مقدمة:

يشهد مطلع الألفية الثالثة التطبيق الكامل لاتفاقية التجارة العالمية بإشراف منظمة التجارة العالمية WTO والتي تسيطر على (90%) من التجارة الدولية .إن أهم أهداف هذه الاتفاقية هي جعل التجارة الدولية تخضع لقواعد منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام /1995/ والتي تشمل تحرير التجارة بين الدول وإلغاء الرسوم الجمركية وإلغاء كل أشكال الحمايات للمنتجات الوطنية.

إن تحرير التجارة، سيجعل التنافس بين الشركات أكثر حدة من أي وقت مضى، سواء في الأسواق الخارجية أو الداخلية. ويترتب على الدول النامية مجابهة الشركات الكبرى، ولاسيما الشركات متعددة الجنسيات، التي تسعى إلى تأكيد احتكارها في الأسواق العالمية ومنافسة الشركات الأخرى لتحقيق أكبر عائد من الربح.

إضافة إلى ذلك، فإن الجزائر قد أمضت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي تستهدف زوال الحواجز الجمركية بين الطرفين خلال فترة لا تزيد عن عشر سنوات بعد توقيع الاتفاقية. وهذا يؤدي بدوره إلى حصول منافسة حادة بين المنتجات الأوروبية والجزائرية.

وانطلاقا مما سبق تسعى السياسة الاقتصادية في الجزائر إلى العمل على تنمية وتنويع المنتجات الصناعية ، وذلك بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي وتنمية الصادرات بما يتناسب مع المتغيرات الدولية والذي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

مشكلة الدراسة:

في ظل هذه الظروف التي تعني مزيداً من المنافسة ليس على صعيد مؤسسة الأسواق الخارجية فحسب، بل على مستوى سوقنا الداخلي، فقد أصبحت الجودة أكثر القضايا إلحاحاً أمام كل مؤسسة وطنية صناعية كانت أو خدمية كي تنجح في إنتاج سلع أو تقديم خدمات تلبي حاجات الناس وتوقعاتهم، بأسعار مناسبة وقادرة على المنافسة.وهذا بدوره يتطلب إنتاج سلع بمواصفات قياسية عالية، تستطيع منافسة السلع المنتجة في أية دولة من دول العالم.

وتتبلور مشكلة البحث في التعرف على عما إذا كان الوضع الحالي لنظم الجودة الصناعية يتلاءم والطلبات المحلية والدولية ويساهم في تنويع المنتجات الصناعية وترقية التنافسية الصناعية وبالتالي تنويع الصادرات .أم أن الوضع الراهن غير ذلك :جودة متدنية للمنتجات الصناعية ولا تستطيع الصمود في ظل الانفتاح الاقتصادي وغياب حماية الدولة لها ، وبالتالي كيف يمكن تحسين الوضع وما هي الإستراتيجية الملائمة للجودة والتميز؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تنبع أهمية الدراسة الحالية في تناولها لموضوع يتسم بالحداثة حيث يعتقد الباحث أن هناك محدودية في شيوع ودراسة موضوع الجودة وعلاقتها بالقدرة التنافسية على صعيد المؤسسات الصناعية الجزائرية.وفي هذا الاطار تهدف الدراسة :

1- لقد أكدت الأدبيات والدراسات على الأهمية الفائقة لتطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة على صعيد تحسين الربحية وتعزيز المركز التنافسي للمؤسسات الصناعية خاصة فضلا عن الاستجابة لتوقعات الزبائن وتحقيق رضاهم وتحسين معدلات الإنتاجية وذلك بهدف تلبية احتياجات السوق الوطنية وتنمية الصادرات وزيادة العائد منها وتحسين الميزان التجاري بما يتناسب مع المتغيرات الدولية.

ولذا أصبحت الجودة إحدى أهم مبادئ الإدارة في الوقت الحاضر.الأمر الذي يستلزم الاهتمام بدراسة الجودة وكيفية تحسينها لتحقيق أداء متميز للمؤسسات الصناعية الجزائرية على جميع المستويات ، نظرا لما تمثله من أهمية نسبية في ترقية التنافسية الصناعية التي تمثل إستراتيجية جديدة للمؤسسات العمومية والخاصة في الوقت الراهن للتأقلم أكثر مع المستجدات العالمية.

2- تعميق الفهم بموضوع الجودة وكيفية تحسينها في المؤسسة الجزائرية .

3- محاولة الربط بين دور الجودة وحسن تطبيقها في بناء وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة مما يقود الى تعزيز أداء متميز لها من أجل استمراريتها وبقائها في السوق.

4- محاولة إيجاد إستراتيجية ملائمة للربط بين الجودة وحسن تطبيقها وبين اكتساب وخلق تنافسية تمكن من تحسين أداء المؤسسات الصناعية وبالتالي النفاذ إلى الأسواق الدولية لاقتسام المنافع والمكاسب .

5- الوصول في النهاية إلى تقديم بعض الاستنتاجات والاقتراحات في هذا الشأن.

منهجية الدراسة:

اعتمد التحليل على المنهج النظري التحليلي الاستقرائ باستخدام نتائج الدراسات السابقة وعلى التحليل الوصفي .واعتمدت الدراسة بصفة أساسية على المتاح والمتوفر من البيانات المنشورة وغير المنشورة من مصادرها الأولية والثانوية التي تصدرها الجهات الحكومية مثل بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبيانات وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ، بالإضافة إلى بيانات صندوق النقد العربي والمنظمة العربية للتنمية الصناعية .

وسيتم تحقيق ذلك من خلال دراسة المحاور التالية :

المحور الأول:التنمية الصناعية والجودة

المحور الثاني : الإطار النظري للجودة

المحور الثالث: واقع الجودة في المؤسسة الصناعية الجزائرية وتطورها

المحور الرابع :دور الجودة في بناء الميزة التنافسية وانعكاسها على أداء المؤسسة الصناعية الجزائرية

المحور الخامس: الإستراتيجية المقترحة لرفع الجودة وتوطيدها بفعالية التنافسية في المؤسسة .

1- التنمية الصناعية والجودة:

إن المجالات التي تشملها التنمية متعددة منها التنمية الصناعية والتنمية الزراعية وتنمية الموارد الطبيعية وتنمية الصناعات الخدمية (والتي تدخل منها تنمية البنى التحتية) وتنمية الموارد البشرية إلخ. ومما لا شك فيه أن التنمية الشاملة والمتطورة في أي بلد هي إحدى الدعائم الأساسية للقوة الاقتصادية في كل بلد.

وما ينطبق على علاقة التنمية الصناعية بالجودة ينسحب بدون أي تعديل يذكر على بقية المجالات.

إن الصناعة القوية والمتطورة في أي بلد من العالم تعتمد على تطوير الأنشطة المتعلقة بالمقايسة والمعايرة والمواصفات والاختبارات والتحاليل والجودة من جهة، وإلى تطبيق أنظمة إدارة الجودة الحديثة، المعمول بها اليوم في العالم من جهة أخرى.

فالتطور الصناعي، يتطلب في الوقت الحاضر الاهتمام بكافة الدعائم التي ترتكز عليها الجودة، وهي الآتية:

- المواصفات.
- المترولوجيا (المقايسة القانونية والصناعية ومعايرة أجهزة القياس والاختبار والتحليل).
- أنظمة إدارة الجودة.
- المطابقة (شهادة المطابقة للمنتج أو لنظام إدارة الجودة).
- الاعتماد (الاعتراف المتبادل بأنظمة إدارة الجودة بين المنشآت أو المخابر).

إن الاهتمام بهذه الأنشطة مجتمعة، من شأنه أن يرفع الاستطاعة التكنولوجية، ويحسن الإنتاجية ويعزز القدرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية ويرفع مستوى الحياة للناس.

لذلك فقد أصبح تطبيق المواصفات، أداة فعالة لنقل التكنولوجيا وتطوير جودة المنتج وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجين المحليين لدخول الأسواق الخارجية وللحفاظ على مواقعهم في السوق الداخلية.

لقد أدى هذا التطور الصناعي إلى الحاجة لتوفير ما يلي:

- وجود مواصفات معملية في المنشآت للمنتج والعمليات.
- وجود مواصفات قياسية وطنية للمنتجات تساعد الصناعة المحلية على زيادة قدرتها التنافسية وتسهل التبادل التجاري الإقليمي والدولي.

- لتعاون والتنسيق بين الهيئات الإقليمية والدولية لوضع مواصفات إقليمية ودولية للمنتجات. إذ ليس من المفيد هدر الوقت والمال على مواصفات وطنية ومن ثم يتم الاستعاضة عنها بمواصفات إقليمية أو عالمية بديلة، سيما أن إعداد المواصفات الوطنية يتطلب توفير الإمكانيات المادية والتقنية والإدارية المناسبة لإنجازها.

2-الاطار النظري للجودة:

أ- مفهوم الجودة:

تعرف الجودة حسب مضمون المواصفة القياسية ISO 9000 لعام 2000 كما يلي:

"مجموعة الصفات المميزة للمنتج (أو النشاط أو العملية أو المؤسسة أو الشخص) والتي تجعله ملبياً للحاجات المعلنة والمتوقعة أو قادراً على تلبيتها" وبقدر ما يكون المنتج ملبياً للحاجات والتوقعات، نصفه منتجاً جيداً أو عالي الجودة أو رديئاً، يعبر عن الحاجات المعلنة في عقد الشراء أو البيع بمواصفات محددة للمنتج المراد شراؤه أو بيعه.

* من التعاريف الأخرى للجودة:
  - الجودة هي الملاءمة للاستعمال أو الغرض.
  - الجودة هي المطابقة للمتطلبات أو المواصفات.
  - الجودة هي مدى إرضاء الزبون.
* من الضروري ربط مفهوم الجودة بالمضمون الاقتصادي يصنع المنتج أو السلعة بشكل مربح بالنسبة للمصنع من جهة وبحيث يكون السعر بمتناول القدرة الشرائية للمستهلك من جهة أخرى.
* ومن الضروري أيضاً ربط الجودة بحاجات المجتمع ذات الصلة بالصحة والسلامة والأمان والتي تمس الإنسان والبيئة.

إن الهدف الرئيسي للجودة هو إرضاء الزبون سواء كان داخل المؤسسة أو خارجها. ويتم حشد كل الجهود في المؤسسة لتحقيق هذا الهدف.

وتشكل الجودة والكلفة والإنتاجية المؤشرات الرئيسية لتقييم مدى نجاح المؤسسة. ولكن ما مدى تأثير هذه المؤشرات على إرضاء الزبون. وبكلام آخر ما هي أهمية هذه المؤشرات بالنسبة لموضوع إرضاء الزبون؟

كما تعتبر الجودة العامل الأهم بين المؤشرات الثلاثة السابقة بالنسبة لإرضاء الزبون، حيث أن الأخير يختار ويشتري ويستعمل منتجات أو

خدمات تلبي احتياجاته أو أغراضه منها لفترة طويلة من الزمن بثقة ورضى عنها. أما بالنسبة للسعر، فإن الزبون عند مقارنته بين جودة منتجين، يختار السعر الأرخص. في هذه الحالة على المصنع أن يميز بين السعر والكلفة وبأنهما مختلفان في الكمية والطبيعة. ذلك لأن تحديد الكلفة يتعلق بشكل رئيسي بعوامل ذات صلة بالمصنع نفسه، الذي صنع المنتج أما السعر، فيحدد تبعاً لمؤشرات خارجية ذات صلة بطلب الزبون واختياره للسلعة وحالة السوق وغيرها. غير أنه يمكن للمصنع أن يخفض تكلفة المنتج عن طريق اهتمامه بالجودة.

وبإيجاز نقول إن اهتمام المؤسسة بالجودة وتحسينها لها سيخفض التكلفة من جهة نتيجة لخفض العيوب والهدر ويحسن الإنتاجية لديها من جهة أخرى، نتيجة لتحسين العمليات فيها.

ب- أهمية تطبيق الجودة في المؤسسة:

تسعى جميع المؤسسات الاقتصادية بأنواعها المختلفة إلى أعطاء أهمية قصوى لتطبيق إدارة الجودة وتحسينها بغرض تحقيق الآتي :

- ما دام الأمر يتعلق بتقديم سلعة/خدمة ذات جودة عالية للزبون وبالتالي زيادة الإنتاجية هذا من شأنه سيعمل على تعزيز الموقف التنافسي للمؤسسة .
- إن إعطاء أهمية لتطوير الجودة في المؤسسة سيؤدي إلى تحقيق العديد من أهدافها خاصة المتعلقة بالنمو وزيادة الربحية من خلال زيادة الحصة السوقية وتقليل التكاليف.
- تشكل الجودة والكلفة والإنتاجية المؤشرات الرئيسية لتقييم مدى نجاح المؤسسة .وتعتبر الجودة العامل الأهم بين المؤشرات الثلاثة لإرضاء الزبون وبالتالي تسويق المنتجات بمعنى لإيجاد أسواق في الداخل والخارج ولذا من الضروري أن تهتم كل مؤسسة بتحسين الجودة.

3- واقع الجودة في المؤسسة الصناعية الجزائرية:

لم تكن الميزة التنافسية بشقيها : تحسين الجودة والسعر التنافسي أبدا من اهتمامات صانعي القرار ولا مسيري الصناعة الجزائرية .فمنذ الاستقلال الى بداية التسعينات من القرن الماضي كان الاهتمام موجها نحو الكم ، لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للمجتمع الجزائري .

فخلال هذه الفترة كانت المؤسسة الجزائرية تتمتع بحماية كاملة من طرف الدولة ، ولم تكن تواجه أي شكل من أشكال المنافسة ولا عدم قبول منتجاتها .

ولكن مع التوجه نحو اقتصاد السوق، ومع تحرير الاقتصاد وانفتاحه على الساحة الدولية، واجهت الصناعة الجزائرية تحديات كبيرة أهمها حدة المنافسة المحلية والأجنبية .وما يلاحظ من واقع المؤسسة الجزائرية أنها أدركت حقيقة الاهتمام بتحسن الجودة خاصة ووضعه كهف استراتيجي لاستمرار المؤسسة .

وعليه اتجهت الكثير من المؤسسات نحو الحصول على شهادة المطابقة أو شهادة الجودة ، وذلك من خلال تطبيق نظام تسيير الجودة ISO 9000 ، والذي يمثل ضمانا لمطابقة المنتجات لمواصفات والمقاييس العالمية .

هناك العديد من المؤسسات تحصلت عل شهادة المطابقة ، لأن شهادة الجودة ISO أصبحت بمثابة تأشيرة لا بد أن تحصل عليها المؤسسة حتى تضمن الاستمرار في النشاط ضمن السوق المحلي ، وأكثر من ضرورة إذا أرادت أن تعبر إلى الأسواق العالمية .ولكن التواجد في الأسواق الدولية لا تحكمه هذه الشهادة ، بل تحكمه عوامل أخرى تجعل هذه المؤسسات ذات قدرة تنافسية عالية ، تتمثل أساسا في السعر التنافسي الذي يسمح لها بالصمود والمواجهة ضمن سوق أصبحت تحكمه المنافسة الشديدة ، وهذا لا يتحقق إلا إذا استطاعت المؤسسة التحكم في عنصر التكلفة الذي يمثل الرهان الحقيقي لخلق ميزة تنافسية عالية .

وعموما يلاحظ انخفاض وتدني مستوى الجودة في المؤسسة الصناعية الجزائرية ، والذي يمكن استخلاصه من خلال الآتي :

1 – التراجع في الإنتاج الصناعي بالنسبة لمعظم الصناعات التحويلية حسب بيانات الديوان الوطني للاحصاء.فمثلا نلاحظ أن فرع النسيج والجلود في سنة 2000 قد حقق تراجعا فدره(-13.5%)مقارنة بسنة 1999، وتعتبر منتجات هذا الفرع من المنتجات أكثر عرضة للمنافسة بسبب الاستيراد المكتف لها مما جعلها في وضعية حرجة من الصعب الإنتاج بالمواصفات الدولية نظرا للمشاكل التي تعانيها في ظل التحرر الاقتصادي وتطبيق سياسة إعادة الهيكلة الصناعية وهذا ما أدى الى غلق العديد من الوحدات لأسباب مالية وتسويقية.

2- نسبة استعمال القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي ضعيفة جدا لا تتجاوز30% في بعض المصانع مما سيؤثر على التكلفة والسعر وبالتالي الجودة بالسلب ومنه عدم تلبية احتياجات السوق الوطنية خاصة.

3- التوقف المزمن للاستثمارات الصناعية خلال فترة التسعينات سواء بالنسبة لتجديد الجهاز الإنتاجي أو على مستوى توسيع الطاقة الإنتاجية .

4- غياب سياسة تسويقية محكمة على مستوى المؤسسات الصناعية مما نتج عنه انتاج منتجات تجاوزها الزمن وغير قادرة على مسايرة السوق.

5-إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق في الوقت الذي كانت فيه المؤسسات في مرحلة إعادة الهيكلة لم يسمح لها بإنتاج منتجات بجودة عالية لمواجهة المنافسة بصفة فعالة.

6- نقص في الكفاءات البشرية اثر تطبيق برنامج إعادة الهيكلة الصناعية في شقه الاجتماعي والذي أدى إلى تسريح الكثير من العمال الطوعي المحفز ، والذي عادة ما استنزف الموارد البشرية الكفأة.

4- تطوير الجودة في الجزائر :

إن ترقية التنافسية الصناعية التي تمثل إستراتيجية جديدة لمراقبة الشركات العمومية والخاصة ومحيطها ، تهدف خاصة إلى تشجيع الشركات الصناعية الجزائرية لتطوير وترقية قدراتها التنافسية من خلال إقامة نظام الجودة .

لهذا فإن الحكومة قد أخذت بعين اعتبار هذا الانشغال ، حيث صودق على برنامج من طرف المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 27 سبتمبر 2000 الذي ينص على ترقية الاستثمار ومساندة الشركات لتحسين الجودة . وفي هذا الإطار ينص على :

أ – ترقية الجودة : إن ترقية الجودة سوف ترتكز على :

* برامج ونشاطات تكوين مكوني الجودة في الوسط الصناعي بهدف وضع نظم الجودة والإشهاد على المطابقة .

* مساعدة الشركات في وضع نظام الجودة :

إن برنامج تطوير النظام الوطني للتقييس الذي سطرته وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والمصادق عليه من طرف الحكومة في شهر مارس 2000، يهدف إلى وضع نظام وطني للتقييس آخذا بعين الاعتبار أوضاع التقييس الحالية، ونقائص النظام القائم . ومن بين نقاط هذا البرنامج :

- ترقية التصديق و/أو استعمال المقاييس المعتمدة وتقديم دعم مالي للشركات الراغبة في الحصول على نظام الجودة (إيزو 9000صيغة 2000) ونظام جودة البيئة (أيزو 14000) للوصول إلى شهادة على المطابقة .

ب – التوقيع على اتفاقية تمويل مع الشركات لأعمال المرافقة لوضع نظام الجودة والإشهاد على المطابقة وفقا لمقاييس أيزو 9000 صيغة 2000 للشركة .وتمت عمليات الاتفاق وفق الآتي :

العملية الأولى : ديسمبر 2001 : 15شركة استفادت من الاتفاق (14 شركة خاصة وشركة عمومية من بينها واحدة لمرحلة الإشهاد على المطابقة .

العملية الثانية:فبراير 2002 68 شركة استفادت من هذا الاتفاق (25 شركة خاصة و41 شركة عمومية)

العملية الثالثة : افريل 2002 :59 شركة اختيرت لهذه العملية ، سوف يتم إمضاء الاتفاقيات خلال نفس الشهر .

العملية الرابعة : في الدراسة

وعلى كل يبقى هدف هذا البرنامج هو مساعدة حوالي 150الى 200 شركة للإشهاد على المطابقة إيزو 9000 صيغة 2000 . حتى نهاية 2003 ، هناك 32 شركة تحصلت على الإشهاد إيزو 9000 ومخبر معتمد (COFRAC).

ولتطوير الجودة وتحسينها لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية تم وضع مجموعة آليات لمراقبة الجودة وتحديد عناصر التقييس والإشهاد على المطابقة ، أهمها ما يلي :

1 – المجلس الوطني للتقييس :

تم إنشاء المجلس الوطني للتقييس بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000 - 110 المؤرخ في 10 ماي 2000 والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 90 – 132 المؤرخ في 15 ماي 1990 المتعلق بتنظيم التقييس وسيره . ويقوم هذا المجلس بالمهام التالية :

* تحديد عناصر السياسة الوطنية للتقييس والإشهاد على المطابقة .
* تحديد محاور التعاون مع الهيئات الجهوية والدولية .
* اقتراح كل التدابير الرامية إلى ترقية التقييس والإشهاد على المطابقة .
* دراسة برامج التقييس المقررة وتقييم تنفيذها .
* تقييم دوري لتطبيق المقاييس المصادق عليها وصياغة التوصيات الضرورية لذلك .

2 - المجلس الجزائري لاعتماد أجهزة تقييم المطابقة :

ويتولى المجلس الجزائري للاعتماد المهام الرئيسية التالية :

* يصادق على برنامج اعمل ويسهر على تطبيق قواعد اعتماد وإجراءاته .
* يفصل على ضوء تقرير للتقييم يعد لهذا الغرض في منح اعتماد إلى أجهزة تقييم المطابقة أو الاحتفاظ به أو تقليصه أو توسيعه أو إلغائه أو سحبه .
* يشجع نشر المعلومات المتعلقة بالاعتماد والإشهاد على المطابقة لدى المتعاملين الاقتصاديين .

3- المعهد الجزائري للتقييس :

نشأ هذا المعهد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 68- 69 المؤرخ في 21 فبراير 1998 . وتتمثل مهام وخصائص المعهد الجزائري للتقييس فيما يلي :

- إعداد نشر وتوزيع المواصفات الجزائرية .
- تسيير عمة المطابقة للمواصفات الجزائرية
- ترقية الأعمال، الأبحاث والتجارب .
- التكوين والتحسيس بالتقييس .
- تقديم استشارات ومساعدات للمؤسسات الصناعية لتحسين الجودة والتقييس .

كما أن المعهد الجزائري للتقييس يطور مجالات أعماله في إطار السياسة الاقتصادية للجزائر ، لهذا الغرض فهو يعرض ويقدم للمؤسسات الوسائل الضرورية التي تسمح لها بالبقاء في المستوى ورفع التحدي المتمثل في المنافسة الدولية ، وذلك باقتراح :

* حوالي 6000 مواصفة جزائرية تمس مجالات عملية متعددة والتي تعكس مستوى تقني مقبول .

* 220000 وثيقة تقييميه أجنبية ودولية والتي يمثل محتواها التقني حلولا لعدد كبير من المشاكل .

* مساعدة الشركات على وضع تحت تصرفهم الوسائل اللازمة لمتابعة تطويرات التقييس والتنظيم لترقية منتوجاتهم عن طريق الإشهاد والتقييس .

5- الاطار النظري للميزة التنافسية:

***مفهوم المزايا التنافسية :**

إن مقاربة المصطلحات وفحص دلالتها ، أمر بالغ الأهمية للباحث المتخصص ، والمهتم بأمور صنع المزايا التنافسية ، حيث أن للمزايا التنافسية مفهوما ارتقائيا خاصا ، يزيد في خصوصيته على خصوصية مفهوم المزايا المطلقة ، وخصوصية ومفهوم المزايا النسبية التي تمتلكها الدول .

وفي هذا السياق ، يرجع هذا الفرق إلى أن المزايا المطلقة والنسبية تعني وجود وفرة عنصر من عناصر الإنتاج أو أكثر، أي أنها ميزة طبيعية متمثلة في : (وفرة المواد الخام ، أو وفرة رأس المال، أو وفرة الأيدي العملة، أو وفرة الإدارة التكنولوجيا)، وهذه العناصر لا فضل للإنسان فيها إلا فضل الاكتشاف والاستعمال .

بينما وبالمقارنة نجد أن المزايا التنافسية هي نتاج لسعي الإنسان من خلال مواهبه وقدرته على الابتكار والتطوير والاختراع والى الاصطناع ، والى عملية التصنيع ، وإيجاده للبديل ، واكتشافه من خلال البحث والدراسة للجديد. ومن ثم فهي اكتشاف لمجالات تصنع فيها ميزة تتفوق بها على الآخرين.

وهكذا نجد أن المزايا التنافسية هي من صنع الأفراد والشركات والمؤسسات والدول ، وهي عملية تتابعيه تدريجية تتم على مراحل لتحقيق واقع أفضل ومستوى معيشة أرقى للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة والمتواصلة .

أذن نلاحظ اختلاف في وجهة نظر حول الميزة التنافسية بين الفكر التقليدي والفكر الحديث ، حيث نجد أن الفكر التقليدي السائد في العديد من الأوساط التجارية الدولية وحتى على مستوى التخطيط الحكومي الشامل يربط مفهوم التنافسية بسعر صرف تفضيلي أو ميزان تجاري ايجابي أو صناعة مدعمة أو حتى معدل تضخم متدني . إلا أن التنافسية بمفهومها الحديث ترتبط بإدارة الدولة الساعية إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة سواء كانت بشرية أو مادية .

ففي الوقت الذي تقتضي الميزة النسبية في اقتحام الأسواق الدولية، بالاعتماد على الدعم والحماية المقدمان من قبل الحكومة، وعلى الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الموقعة مع أطراف خارجية، وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض) ، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها غير قادرة على الصمود والمنافسة من حيث

الجودة في الأسواق العالمية والمحلية ، فإن الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك (جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة وبالتالي استخدام عوامل الإنتاج متطورة ومدربة وعلى الرغم من أثرها في زيادة الكلفة على المدى القصير، إلا أنها في الوقت ذاته تساعد الصناعات على اقتحام الأسواق المتطورة والغنية .

- **تعريف صناعة المزايا التنافسية :**

إن عملية صنع المزايا التنافسية عملية دائمة ومستمرة ، وهي تعبر عن حالة عملية متحركة للإمام ، وهي متنامية ومتزايدة ، وهي فوق كل ذلك يتم إيجادها من خلال عمليات البحوث والدراسات من أجل التطوير والخلق والإبداع لتطوير منتوج معين.

ومن هنا يمكن تعريف صناعة المزايا التنافسية ، بأنها صناعة وتطوير وإيجاد أوضاع تفوق وابتكار ومصنوعة يملكها المشروع معين ، يتفوق فيها في مجالات :

- الإنتاج
- التسويق
- التمويل
- الكوادر البشرية

6- العلاقة بين الجودة وبناء الميزة التنافسية وانعكاسها على أداء المؤسسة:

يمكن توطيد العلاقة بين الجودة والتنافسية من خلال دراسة محددات القدرة التنافسية ، بحيث نلاحظ أن الجودة تعتبر أحد العوامل الرئيسية المحددة للقدرة التنافسية. وكذلك من خلال دراسة للآليات المساعدة على تعزيز التنافسية والتي يمكن استخلاص منها الدور البارز للجودة في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية.

أولا:محددات القدرة التنافسية:

يمكن إبراز أهم محددات القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية بالنقاط التالية:

أ– تكاليف الإنتاج :

ويعتبر تكاليف الإنتاج وهيكلها من أهم محددات القدرة التنافسية لارتباطها بتحديد أسعار المنتجات السلعية والخدمية النهائية.وتتحدد هذه التكاليف اعتمادا على أسعار مدخلات الإنتاج من المواد الأولية والخام وكلفة القوى العملة ومدى توفرها ومستوى تدريبها وتأهيلها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة وك]لك مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل المياه والكهرباء والمحروقات وغيرها.وترتبط القدرة التنافسية بعلاقة عكسية مع تكاليف الإنتاج، بمعنى أن القدرة التنافسية لمؤسسة معينة تزداد كلما تمكنت هذه المؤسسة من تخفيض تكاليف أنتاجها.

ب- الجودة والنوعية :

تتعزز القدرة التنافسية لمؤسسة معينة من خلال رفع وتحسين مستوى جودة ونوعية منتجاتها، وذلك من خلال الاهتمام بنوعية وجودة مدخلات الإنتاج ومستوى مهارات العاملين ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي مستوى إنتاجيتهم، وكذلك بتحقق التمييز النوعي لمنتج معين من خلال كفاءة نظام التسليم والسوق والتوزيع وتوفير قطع الغيار وخدمات ما بعد البيع.

ج **– دور الحكومة** :

تلعب الحكومة دورا هاما في زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، وإتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية.

ثانيا:الخطوات العملية للتوجه نحو تحسن الجودة وزيادة الميزة التنافسية للصناعة الجزائرية :

للدخول في الحلقة المنتجة وإحداث تغيير نحو المزيد من الازدهار والنمو في المجتمع الجزائري ، لا بد من إدراك واستيعاب ، بأن من حق كل مواطن أن يتمتع بمستوى معيشة مرتفع ، وأن النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وجهان لعملة واحدة هي الرقي والازدهار لكل مواطن تحقيقا لآفاق التنمية المستدامة في ظل عالم يتغير بشكل سريع . فلا وجود لعالم أول أو ثالث ، أو عالم متقدم ,آخر نامي ، أو شمال أو جنوب ، وإنما هناك عالم سريع وعالم بطيء وأصبحت فيه تحسين القدرة المنافسة وزيادة الإنتاجية هي التي تحكمه.

وعليه لتحقيق قدرة عالية من التنافسية يجب تبني إستراتيجية مناسبة من طرف الشركات والصناعات المختلفة وتوظيف الموارد بكفاءة تشغيلية عالية . وبالتالي الانتقال من زاوية التابعين في المنافسة إلى زاوية القائدين .

ولتحقيق هذا الانتقال فلا بد للصناعة من انتهاج وإتباع إستراتيجية انتقالية تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التي يتم تبنيها من قبل الشركات إلى عمل فوري ومنتج ، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل لمدخلات الإنتاج (العمالة ، ورأس المال ، والمواد الخام ، والطاقة ، والمعرفة ،...) بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة وبأقل كلفة ممكنة ، وبالتالي فإن من شأن الشركات العاملة في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية والتي تتمتع بكفاءة عالية أن تكون رائدة في المنافسة .

وللانتقال إلى حيث الزيادة في المنافسة ، فانه يجب على الشركات التوجه نحو خدمة أجزاء متخصصة ومتميزة من السوق ومن ثم تحسين الكفاءة التشغيلية ، وبالتالي زيادة ربحيتها واقتربت من زاوية القيادة .

ثالثا:العنقود ، وأثره في تطوير الجودة و تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية:

يتلازم مفهوم العنقود مع مبدأ الميزة التنافسية ، من حيث شأن النظر إلى الصناعة كعنقود ، أن يحدد مدى تنافسية الصناعة من خلال تحديد أماكن الضعف والخلل وأماكن القوة والفرص في الصناعة وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها ، سواء من خلال التكامل الأمامي أم الخلفي .

فالعنقود عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة . ويرتبط هذا المفهوم بالتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة . في مقابل النظرة التقليدية للصناعة ، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابهة ، والمرتبط غالبا بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والمطالبة الدائمة بالدعم والحماية الحكومية .

تستطيع الصناعات المتميزة المنافسة محليا وعالميا ، عندما تتشكل الشركات والمؤسسات الداعمة والمرتبط بها لتكون عنقودا صناعيا متكاملا تتعاون فيه المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى للجميع ، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية .

وأهمية هذه الصناعات العنقودية تكمن في إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج بتكاليف أقل من استيرادها مما يؤثر ايجابيا على منافسة الصناعة في السوق المحلي والأجنبي .وكلما اتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة ومتخصصة من مدخلات الإنتاج ، كلما كان لها دور كبير في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا

وفي هذا السياق ، نورد مثال حول صناعة الأحذية الإيطالية ، حيث هناك العديد من الصناعات التي تدعم هذه الصناعة وترتبط بها مباشرة مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز عالميا .فهناك المعاهد المتخصصة بالتصميم ، ومصانع الجلود والدباغة ، وصناعة الآلات

المتخصصة وغيرها ، دون أن ننسى الطلب المتزايد لدفع الصناعة لتتشكل على هيئة عنقود . وبهذا يرتبط العنقود مباشرة بتعزيز القدرة التنافسية .

ويمكن تطبيق صيغة العنقود على كثير من الصناعات الجزائرية ، كالصناعات النسيجية والجلدية والميكانيكية والكهربائية ، حيث بالإمكان إقامة الكثير من الصناعات المدعمة لها بالمدخلات ، وإقامة معاهد للتصميم وإنشاء مصانع للآلات المتخصصة ، مع وجود الطلب المحلي خاصة ، وبالتالي دفع هذه الصناعات لتتشكل على هيئة عنقود الذي يعمل على تعزيز قدرتها التنافسية محليا وعالميا .

وفي الأخير يمكن القول بأنه حتى نجعل من تحسن الجودة أداة لخلق ميزة تنافسية للصناعة الجزائرية ، يجب الابتعاد قدر الإمكان على الاعتماد على بعض الأنماط السلوكية غير التنافسية ، والتي تأثرت بها إلى حد ما النظريات الاقتصادية القديمة المتعلقة بالتجارة الدولية :

- عدم الاعتماد على الموارد الطبيعية : حيث الدول التي تعتمد على تصدير المواد الخام تزداد فقرا يوما بعد يوم وتبقى تحت رحمة تقلبات أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية ، الأمر الذي يحول دون قدرتها على تحسين بيئة تنافسية لها أو تطوير مدخلات الإنتاج متقدمة تؤدي بدورها إلى درجة عالية من الإنتاجية أو فتح الأبواب للابتكارات والاختراعات .

وتمثل صناعة البترول والتعدين في الجزائر (البوتاس والفوسفات والحديد ، والزنك) نموذجا واضحا على هذا السلوك غير التنافسي .

- عدم إعطاء أهمية لاحتياجات الزبائن : إن اغفال احتياجات ورغبات الزبائن تؤدي إلى اضطرار المنتج إلى الخروج من السوق ، عكس الشركات التي تهتم باحتياجات ودراسة أذواق المستهلكين التي تحظى بالفوز بنصيب أعلى من السوق المحلي أو الدولي لمنتج ما .

وكثير من مؤسساتنا الصناعية لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الزبائن والمستهلكين ، مما أدى إلى غلق وإفلاس الكثير منها .

- ضعف التكامل الأمامي : يحدث التكامل الأمامي عندما تقوم المؤسسة ببعض الأنشطة التي تلي العملية الإنتاجية الرئيسية التي تقوم بها أو ما يسمى بالدفع إلى الأمام وهو ضعيف بالنسبة لمؤسساتنا ، كالوصول إلى المستهلك النهائي . وكلما قامت المؤسسة بعدة مراحل إنتاجية متتالية كلما كانت القيمة المضافة لمنتج هذه المؤسسة مرتفعا مقارنة بحجم مبيعات تلك المؤسسة .

بينما في المؤسسات الجزائر يلاحظ ضعف في التكامل الأمامي بين الصناعات الأساسية وبين الصناعات الداعمة والمرتبطة الأخرى. مما يعكس قيمة مضافة متدنية لمنتجات هذه المؤسسات، كما أن الربح المرتفع يتحقق في المراحل الأمامية من الإنتاج.

ومن أجل تقوية هذا التكامل الأمامي وترقية التعاقد من الباطن ، تم تأسيس البورصة الجزائرية للمناولة من الباطن وفق توصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبمساعدة وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة . وهي عبارة عن مركز للإعلام التقني الصناعي ولترقية المناولة بين الشركات بهدف الوصول إلى الاستعمال الأمثل والأكثر عقلانية للقدرات الموجودة أو التي ستنشأ دعما لشبكة المصانع والشركات الكبرى وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة .

كما أنها تقدم اقتراحات للمؤسسات الصناعية لتعزيز الاندماج والتكامل للنسيج الصناعي والمساهمة في رفع الإنتاجية والمر دودية والتخصص الفرعي، وتحسين الجودة والتسيير وترقية التصدير . وتعد البورصة أيضا همزة وصل بين الشركات الكبيرة من جهة والشركات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى ، لزيادة فعاليتها .

وهكذا فإن تطبيق نظم الجودة في المؤسسة الصناعية الجزائرية يمكن أن يقود الى تعزيز البعد التنافسي الذي يركز على الجودة العالية ، فالتحسين المستمر والتركيز على التدريب وتطوير المهارات واستخدام الأساليب الإحصائية والحاسوبية في عمليات فحص ومطابقة الجودة فضلا عن اعتماد

مبدأ الوقاية من الأخطاء ليس معالجتها من شأن كل ذلك الإسهام في تقديم منتجات ذات جودة عالية من حيث التصميم ومن حيث درجة مطابقتها للاستخدام وخلوها من العيوب جراء اعتماد المؤسسة لأنظمة متطورة للبحث والتطوير.

7-ما يجب عمله للتحول نحو تحسين الجودة وصنع ميزة تنافسية عالية في الصناعة الجزائرية: (الإستراتيجية المقترحة لتحسين الجودة وتوطيدها بفعالية التنافسية):

هنا يتطلب الأمر تحديث الصناعة الجزائرية ، بتحفيز قطاعات الأولوية لاكتسابها المزايا التنافسية في إطار تنافس عالمي الذي هو أساس النظام العالمي الجديد . بمعنى دعمها بشكل مباشر وغير مباشر من خلال سياسات متكاملة للوصول إلى :

أ – تحديث الوحدات الإنتاجية لرفع كفاءتها الإنتاجية .

ب – إقامة وحدات إنتاجية جديدة .

ج – دفع الوحدات القائمة للوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج في كل صناعة الذي تنخفض عنده تكاليف الإنتاج إلى أقل حد ممكن .

د – تعظيم القيمة المضافة عن طريق التكامل الصناعي الرأسي وتأكيد الاستقرار لكل صناعة والنمو المستدام .

ه – تحديد خطة تأشيرية للصناعة الجزائرية تقوم على أساس الصناعات ذات الأولوية والتي تحتاجها البلاد للسوق المحلي أو للتصدير ، وكذلك المناطق الجغرافيا الأكثر احتياجا لخلق وظائف .

و – وبعدها يمكن وضع برامج لتنمية الصادرات الصناعية ، حيث أن تحقيق القدرة التنافسية عالميا.

ي – إيجاد ما يسمى الثقافة التصديرية : وتعني رعاية المصدرين وتهيئة المناخ الملائم لهم لزيادة قدراتهم التصديرية والتنافسية في الأسواق

العالمية وتوصيل المعلومات الكاملة لهم عن الأسواق المتاحة والسلع التي تحتاجها ومواصفاتها وأسعارها .

يتطلب تحقيق الأهداف السالفة الذكر ، كأن يكون حجم الإنتاج في كل مصنع هو الحجم الأمثل المتعارف عليه عالميا لكل صناعة .وهو بالغالب حجم كبير يصعب على السوق المحلي استيعابه ، كما أن التصدير هو الطريق الرئيسي لتطوير الإنتاج ليصبح مماثلا للمطلوب والمطروح في العالم .

كما أن هناك اهتمام بتطوير الجودة في المؤسسة الصناعية الجزائرية في إطار تأهيلها وتأهيل محيطها والذي يستند إلى ثلاثة مجاور أساسية :

1- الاستثمارات الغير المادية التي ترمي إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة في مجال الإمكانيات البشرية والتنظيم والمعرفة العلمية والدراسات والبحث عن أسواق جديدة. وتخص جوانب التسيير، نظام ضمان الجودة، تنظيم الإنتاج، وجميع الوظائف الأخرى المتصلة بالتسويق والتصدير.

2-الاستثمارات المادية : التي تساعد على تحسين القدرة التنافسية من خلال تجديد التجهيزات وتحديث تقنياتها، والحصول على تجهيزات تحقق كفاءة أعلى بتخفيض تكاليف الإنتاج، وتمكن من موازنة تسلسل الإنتاج ورفع نسبة استغلال الطاقة المتوفرة. فأداة الإنتاج الحالية غالبا ما كانت قديمة، لأن أغلب التجهيزات تم شراؤها منذ 20 و30سنة، وبالتالي فإنها في أمس الحاجة للتجديد.

3-إعادة الهيكلة المالية : من خلال دعم زيادة الموارد المالية الذاتية، والحد من حجم المخزون، وتمويل الاستثمارات برؤوس أموال مستقرة نسبيا وترشيد استعمال القروض المصرفية.

- **تأهيل المحيط :** يستند على بعدين هما :

1- المحيط المادي : والذي يعتمد على تأهيل المناطق الصناعية والمناطق الحرة، والنقل، والمواصلات، والبنوك، لإدارة مختلف المصالح المتعاملة مع الصناعة والاستثمار.

2- المحيط القانوني والهيكلي : يتناول الإطار القانوني العام، والإصلاح الإداري، والتعليم والتكوين المهني، والهياكل المساندة مثل المراكز الفنية والمخابر للتحاليل والتجارب، والجودة، والإعلام الاقتصادي، والإطار التشريعي والتنظيمي، والمحيط البنكي والمالي.

والهدف الأساسي يتمثل في رفع القدرات التنافسية للشركات الجزائرية التي هي محكوم عليها أن تكسب الرهان أولا لضمان ديمومتها، ثم لتتمكن من مواجهة المنافسة الشرسة للبضائع والسلع الأوروبية بعد إزالة الحواجز الجمركية في إطار الشراكة الجزائرية الأوروبية.وفي هذا السياق ، نجد أن الجزائر تنتظر من أوروبا المساهمة في البرنامج التأهيلي للمؤسسات الصناعية من أجل تطوير الجودة والتنافسية الصناعية .

إضافة إلى ما سبق ذكره ، نجد أن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة قد قامت بمجموعة من الخطوات للارتقاء بالصناعة الوطنية ورفع جودة المنتوج المحلي ليواجه المنتجات العالمية وهذا ما جاء في تصريح معالي الوزير السيد عبد المجيد مناصرة لمجلة التنمية الصناعية العربية .حيث صرح بأن رفع وتحسين الجودة هو الشغل الشاغل لمؤسساتنا وعملنا في هذا الإطار يتمحور على:

1- برامج وأعمال تدريب مدققي الجودة داخل النسيج الصناعي ، الأمر الذي سوف يسمح بإقامة منظومات الجودة والإشهاد على المطابقة.

2- مساعدة الشركات على إقامة منظومة ضمان الجودة.

3- ترقية استعمال المواصفات المصادق عليها وتقديم مساعدات مالية للمؤسسات الراغبة في الحصول على نظام الجودة إيزو 9000 صيغة 2000 ونظام تسيير البيئة إيزو 14000 تصل إلى 50بالمئة من التكاليف..

وعلى كل يبدو أن هناك اهتمام بتحسين الجودة وتطويرها في المؤسسة الصناعية نظريا ويبقى التطبيق على أرض الواقع مرهون بمدى نجاح سياسة إعادة الهيكلة الصناعية وبرنامج تأهيل المؤسسات .ويبقى مشكل

زيادة الجودة ورفع التنافسية الصناعية من المشاكل الأساسية التي تعاني منها الشركات الجزائرية العمومية والخاصة ، نظرا للمنافسة الشديدة في إطار الانفتاح الاقتصادي واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والانضمام مستقبلا الى المنظمة العالمية للتجارة.

الاستنتاجات والتوصيات :

- الاستنتاجات :

1- تعتبر الجودة من الاهتمامات الرئيسية التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها في إطار اقتصاد يتميز بالعولمة والمنافسة الشديدة بين المؤسسات في جميع أنحاء العالم.

2- تشكل الجودة عاملا أساسيا في تطور وديمومة المؤسسات الصناعية خاصة ، نظرا لما تشكله من أهمية في بناء وتعزيز ميزة تنافسية للمؤسسة وقدرتها على مواجهة المؤسسات المنافسة الأخرى.

3- تتميز الجودة في الصناعة الجزائرية بمحدوديتها ، ويعتمد تطبيقها على المبادرات الفردية وتتعرض المؤسسات إلى عقبات حقيقية أمام تطبيق أنظمة إدارة الجودة ومنها المواصفة القياسية أيزو 9000.وتتمثل هذه العقبات فيما يلي:

- عقبات إستراتيجية : ترتبط بالسياسة العامة .
- عقبات تتعلق بالنظام الاقتصادي والاجتماعي العام .
- عقبات تتعلق بالمنظومة الصناعية في الاقتصاد.

4- يتسم وضع المؤسسات الصناعية الجزائرية بغياب المناخ التنافسي .

5- عدم وجود إستراتيجية للجودة واضحة المعالم تلزم المؤسسات الصناعية على الاقتداء بها ، وربما الإستراتيجية الصناعية الجديدة ستحث المؤسسات أكثر على الاهتمام بالجودة.

الاقتراحات :

إن رفع وتحسين الجودة سيكون هو الشغل الشاغل للمؤسسات الصناعية في الوقت الراهن لمواجهة تحديات العولمة والذي يتمحور في اعتقادنا حول :

* ضرورة توحيد علامة الجودة الجزائرية.

* تطبيق برامج وأعمال تدريب لمدققي الجودة داخل النسيج الصناعي، الأمر الذي سوف يسمح بإقامة منظومات الجودة والإشهاد على المطابقة.

* مساعدة الشركات على إقامة منظومة ضمان الجودة.

* ترقية استعمال المواصفات المصادق عليها وتقديم مساعدات مالية للشركات الراغبة في الحصول على نظام الجودة (إيزو 9000 صبغة 2000) ونظام تسير وحماية البيئة (إيزو14000) تصل إلى 50% من التكاليف.

* تقديم الإمكانيات الفعلية لمراكز البحوث الصناعية عن طريق جهاز متخصص بذلك ويقوم بالمتابعة.

* تقديم حوافز خاصة بتشجيع البحث والتطوير والابتكار في المنتجات الصناعية.

– وفيما يتعلق بدعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي فإنه يجب :

* العمل على تخفيض تكلفة المنتج – بجانب تحسين الجودة – مما يعمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

* رفع القدرة الإنتاجية وتطويرها والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية للمجتمع من خلال الاهتمام بالعنصر البشري، زيادة الاستثمار في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

* تصحيح مسار القطاعات الصناعية التي دخلتها الجزائر دون أن تكون متمتعة بها بميزة تنافسية، فضلا عن تحدي الصناعة ذات المزايا التنافسية بما يدعم هدف تعظيم كفاءة الصناعات القائمة وتنوع هيكلها.

* تحفيز الصناعات القائمة على زيادة قدرتها التنافسية وتدعيم المعونة لحل المشاكل والمعوقات أمام نمو وتطور هذه الصناعات.

* جذب المزيد من الاستثمارات نحو القطاع الصناعي، وذلك من خلال توفر المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الصناعية مع تنويعها وتطويرها.

* دعم جهود الترويج والتسويق الخارجي للمنتج الجزائري بالتنسيق بين القطاعات المختلة.

* عمل دراسة كمية ونوعية للأسواق التي سيتم التصدير إليها واحتياجاتها.

المراجع:

1- رشيد واضح:المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق، دار الهومة، الجزائر،2003.

2- محسن أحمد الخضيري: صناعة المزايا التنافسية " منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية المستدامة بالتطبيق على الواقع الاقتصادي المصري "، مجموعة النيل العربية ن القاهرة، ج.م.ع.الطبعة الأولى، 2004.

3- ناصر دادي : اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى،1998 .

4- الراضي المؤدب، خطط وسياسات القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي، سلسلة بحوث وحلقات عمل حول : القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، العدد الخامس من 5 إلى 7 أكتوبر 1999،أبو ظبي.

5- إسماعيل زغلول و محمد لهزايمة، سياسات وخطط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني، حلقة عمل حول" القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية " من تنظيم معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد الدولي من 5 إلى 7 أكتوبر 1999، أبو ظبي، ص 180.

6- كمال رزيق، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، ورقة قدمت في المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص 331..

7- مجلة التنمية الصناعية الصادرة عن منظمة التنمية الصناعية العربية،أعداد مختلفة.

8- محمود حسن حسني ـ المزايا التنافسية في المنطقة العربية"الواقع والمستقبل "ـورقة عمل عن محددات الميزة التنافسية في صناعة الأغذية المصنعة المصرية(باستخدام منهج بورتر)-المؤتمر السنوي العلمي الثالث – كلية التجارة –جامعة الأزهر ـ 4-5ديسمبر 1999.

9-صلاح عباس هادي،إدارة الجودة الشاملة مدخل نحو أداء منظمي متميز، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 08-09 مارس 2005.

10- قويدري محمد،وصاف سعيدي ، مرتكزات تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة باتنة ، العدد09،جانفي 2004.

11- ملف عن تطور الصناعة في الجمهورية الجزائرية، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد 47، الصادرة في ماي 2002.

12- صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2003 ،أبو ظبي .

13- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004،جويلية2005

14- وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ، وثيقة خاصة بتأهيل المؤسسات الصناعية ، 2003.

15-الديوان الوطني للإحصاء ، معطيات إحصائية خاصة بالحسابات الاقتصادية1995-2003،سبتمبر2004.